٢٠٧ مليارات ريال إجمالي مبيعات أذون الخزانة في مايو ٢٠١٢م

■ ،، خاص/الثورة

بلغ إجمالي مبيعات أذون الخزانة في شهر مايو ٢٠١٢م نحو ٢٠٧ مليارات و٤٦ مليون ريال مقابل ١٩٥ ملياراً و٢٩٦ مليون ريال في ابريل ٢٠١٢م .

وتعد أذون الخزانة إحدى الأدوات النقدية الهامة لامتصاص السيولة النقدية والحد من التضخم ، كما تسهم هذه الأداة في تحقيق الاستقرار النقدي .

وتشير دراسات علمية إلى إن البنوك والمؤسسات هي أكبر المشترين لأذون الخزانة أما الأفراد فإن نصيبهم هو الأقل مما يجعلنا نجزم بأن الأخذ بأذون الخزانة، قد حد من إسهام البنوك والمؤسسات في العملية الاستثمارية وخلق فرص عمل جديدة.

ارتفاع استثمارات البنوك الإسلامية إلى ١٣٥,٣ مليار ريال

■ ،، خاص / الثورة

ارتفع إجمالي استثمارات البنوك الإسلامية في نهاية شهر مايو ٢٠١٢م إلى ١٣٥ ملياراً و٣٩٧ مليون ريال وذلك من ١٢٦ ملياراً و٢٠ مليون ريال في شهر ابريل ٢٠١٢م .

وذكرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن استثمارات البنوك الإسلامية شهدت ارتفاعاً طفيفاً بنحو ٩ مليارات و٣٧٧ مليون ريال.

وتتوزع استثمارات البنوك الإسلامية على عدد من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية ، حيث بلغت استثماراتها في قطاع الصناعة ٣٠ مليارا و٩٧٥ مليون ريال.

كما بلغت استثماراتها في قطاع البناء والتشييد ١٥ملياراً و٢٧٤ مليون ريال بينما لم يتجاوز استثماراتها في قطاع الزراعة والأسماك ٢,٢مليار ريال خلال مايو٢٠١٢م.

وبحسب البيانات فقد بلغت التمويلات التي منحتها البنوك الإسلامية لتمويل التجارة في السلع المصنعة ٤٩مليارا و٨٥٠ مليون ريال ، وتمويل الواردات ب ٣٠ مليارا و٧٤٢مليون ريال .بالإضافة إلى تمويلات أخرى ب ٦مليارات و٣٤٥ مليون ريال .

نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء عالميا عقب تقلُبات الأحوال المناخية

خبراء وباحثون اقتصاديون يعبرون عن قلقهم من تعرض اليمن لمخاطر غذائية في المرحلة المقبلة

■ ،، عبر عدد من الخبراء والباحثين الاقتصاديين اليمنيين عن قلقهم من مخاطر غذائية فعلية تواجه اليمن خلال النصف الثاني من العام الجاري خصوصا بعد أن عبر البنك الدولي هذا الأسبوع عن قلقه من تأثر فقراء العالم بزيادة أسعار الغذاء العالمية نتيجة لتقلُبات الأحوال المناخية هذا الشهر بما في ذلك الجفاف غير الطبيعي الذي يجتاح الولايات المتحدة، إضافة إلى الأوضاع الحالية للمحاصيل في المناطق الأخرى المنتجة للحبوب وفي ظل انخفاض وعجز الإنتاج المحلي عن الوفاء بحاجة الاستهلاك المحلي الأمر الذي يمكن أن يقود اليمن لخطر المجاعة.

تقرير /أحمد الطيار

وقال البنك الدولي في نشرة أصدرها أمس الأول من واشنطن وتلقت "الثورة" نسخة منها عبر الايميل إن أسعار كل الحبوب عدا الأرز، وهي القمح والذرة وفول الصويا ارتفعت بشدة في العام الجاري ٢٠١٢م فقد ارتفعت أسعار القمح أكثر من ٥٠ ٪ منذ منتصف يونيو الماضي وزادت أسعار الذرة أكثر من ٤٥ ٪ منذ منتصف يونيو أيضا فيما زادت أسعار فول الصويا قرابة ٣٠ ٪ منذ بداية يونيو الماضي وارتفعت نحو ٦٠ ٪ منذ نهاية العام الماضي.

وحتى أوائل يونيو كان المحللون يتوقعون تراجع الأسعار بعد حصاد المحاصيل الجديدة، وليس ارتفاعها. فقد تمت زراعة الذرة وجزء من محصول فول الصويا مبكراً في الولايات المتحدة، ولم يكن الجفاف المأساوي متوقعا في تلك المرحلة. ولن تؤثر زيادة الأسعار على الخبز والمنتجات الغذائية المُصنَّعة فحسب، بل وعلى علف الحيوان أيضا وفي نهاية الأمر على أسعار اللحوم.

ومما يزيد من أثر الجفاف في الولايات المتحدة على الأسواق العالمية أن بلدانا أخرى تعاني أيضا في الوقت الحالي مشكلات إنتاج تتصل بأحوال المناخ. فالأمطار شبه المتواصلة تسبب مشكلات لمحصول القمح في كثير من البلدان الأوروبية، وتضررت بشدة محاصيل القمح في روسيا وأوكرانيا وكازاخستان من جراء نقص الأمطار. وفي الهند، تقل الأمطار الموسمية نحو ٢٠ ٪ عن متوسطها السنوي الطويل الأجل. وشهر يوليو ٢٠١٢م هو شهر حيوي لزراعة القمح، وإذا لم تزد كميات الأمطار، فقد يكون لذلك آثار سلبية خطيرة.

من جانبه نبه الدكتور شبير الحرازي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء إلى هذه المشكلة قائلا أن المشكلة الغذائية في اليمن تتمثل في انخفاض وعجز الإنتاج المحلي عن الوفاء بحاجة الاستهلاك المحلي، من جانب فيما تسود حالة عدم اليقين بشأن ما ستكون عليه أسواق الغذاء اليمنية في الأيام القادمة بسبب ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وأهمها الحروقات وما يترتب عليها من آثار سلبية على الإنتاج والتسويق الزراعي وتدهور بعض البنية التحتية الزراعية من ناحية، وكذلك صعوبة الحصول على العملة الصعبة لاستيراد الاحتياجات الغذائية والاستهلاكية للسوق المحلية وارتفاع مبالغ التأمين.

واشتراط المنتجين والمصدرين العالميين في بلد المنشأ على المستوردين المحليين دفع قيمة السلع والمنتجات المتجهة إلى اليمن نقداً قبل شحنها إلى الموانئ اليمنية مما يضيف تعقيدات جديدة للمشكلة الغذائية، وشعور المستورد اليمني بدرجة عالية من المخاطرة في ظل تدهور الأوضاع الحالية، وارتفاع عدم الثقة في الاقتصاد اليمني والتي هي في الأصل مرتفعة وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات من البلد.

ورغم أن التوقعات الخاصة بالمحاصيل على المستوى الدولي لا تشير حتى الآن إلى احتمال حدوث نقص فعلي في الحبوب الرئيسية، لكن يبدو أن المخزونات منخفضة، وستظل المحاصيل تعتمد على أحوال المناخ العالمية، الأمر الذي يجعل الأسعار عرضة بدرجة أكبر لمزيد من التقلبات.

وقال رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم "عندما ترتفع أسعار الغذاء ارتفاعا شديدا، فإن الأسرة تواجه ذلك الوضع بإخراج أطفالها من المدارس، وتناول طعام أرخص ثمنا وأقل قيمة غذائية، وهو ما يترك آثارا مأساوية تستمر طوال الحياة على الرفاهة الاجتماعية والمادية والعقلية للملايين الشبان.

وتابع كيم كلامه قائلا "على الأجل القصير، فإن إجراءات مثل برامج التغذية المدرسية، والتحويلات النقدية المشروطة، وبرامج الغذاء مقابل العمل يمكن أن تساعد في تخفيف الضغوط عن الفقراء... وعلى الأجل المتوسط إلى الطويل، يحتاج العالم إلى سياسات قوية مستقرة واستثمارات متواصلة في قطاع الزراعة بالبلدان الفقيرة. يجب ألا نسمح للقفزات القصيرة الأجل في أسعار الغذاء بأن يكون لها تأثيرات مُدمِّرة طويلة الأجل على أشد سكان العالم فقرا وحرمانا."

ويرى الخبراء أن اليمن فقيرة في الإنتاج الزراعي الحيواني والنباتي وان نسبه الاكتفاء الذاتي في العموم لايزيد عن ٣٠٪ الأمر الذي يجعل احتياجات ٢٤ مليون نسمة تلبى بالاستيراد من الخارج وهذا مكمن الخطر حسب ما يقول الدكتور شبير الحرازي ،داعيا الحكومة لتحمل مسؤولياتها إزاء ذلك و تضافر جهود مختلف الجهات الرسمية والأهلية لمواجهة مشكلة الارتفاعات السعرية والحد من تأثيراتها على المجتمع اليمني .

وبشيراً إلى أنه وفي حالة استمرار ارتفاع القمح فان نسبة الفقر في اليمن سوف ترتفع بنسبة ٦٪ . ويحذر من الارتفاع السكاني الكبير في اليمن مقابل انخفاض إنتاج الحبوب ،فعدد عدد سكان اليمن سيصل إلى ٢٧,٧ مليون نسمة بحلول ٢٠١٥م بزيادة ٩,٥ ملايين نسمة وبنسبة ٥٢ ٪ مقارنة بمتوسط الفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٦م ،كما توقعت انخفاض كميات إنتاج الحبوب الى٣٤٥ ألف طن بمقدار ٢٨٩ ألف طن وبنسبة ٤٦ ٪ خلال نفس الفترة.

ويشيرالدكتور الحرازي الى إن تدهور الأراضي و زراعة القات يعدان من ابرز المشاكل التي تواجه الزراعة اليمنية بصفة عامة وتقف أمامها كتحد كبير يضعف منها وإمكانية حدوث تطورات في المساحة الزراعية والتركيب المحصولي، كما إنها تعوق من إمكانية حدوث نمو في المساحة المزروعة ،موضحة أن أكثر من ٨٤ ٪ من المساحة الإجمالية من الأراضي اليمنية غير قابلة للاستخدام الزراعي، و١١ ٪ منها أراض متدهورة بفعل الانجرافات المائية، و ٣ ٪ منها على الأكثر أراض مستقرة.

وكانت دراسة محلية حديثة أكدت أن الاعتماد على الخطط السنوية قصيرة الأجل لتنمية القطاع الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي غير مجدية، موضحة أن أزمة الغذاء تزداد حدة مع مرور الزمن حتى أصبحت معها اليمن لا تنتج سوى ٥ ٪ من حاجتها من القمح و١٥ ٪ من حاجتها من الحبوب بشكل عام.

وطالبت الدراسة التي أعدها الدكتور حسن ثابت رئيس الجهاز المركزي للاحصاء – عن أهمية القطاع الزراعي وسبل تمويله لتحقيق الأمن الغذائي – بوضع خطة إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي من الحبوب الغذائية لاسيما وأن اليمن تملك من المقومات و الإمكانيات الزراعية ما يجعلها تحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب فضلا عن تحقيق فائضاً للتصدير.

ويعد قطاع الزراعة في اليمن من أهم القطاعات الإنتاجية والرئيسة المكونة للناتج المحلي في الاقتصاد، حيث يسهم سنويا بحوالي ١٧ر٦ ٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما يعد مصدر دخل لأكثر من ٥٤ ٪ من إجمالي القوى العاملة، ويعتمد عليه ما يزيد عن ٧٤ ٪ من سكان الريف.

من جانبه دعا الدكتور عبد القدوس المروني الخبير الاقتصادي إلى وضع استراتيجيات سريعة لمواجهة تحديات ارتفاع الأسعار وتداعياتها ومن أهم تلك الاستراتيجيات في نظره إستراتيجية الأمن الغذائي تراعي ظروف ومتطلبات الوضع الاقتصادي اليمني وشرائح المجتمع المختلفة ويقول: أن اليمن سوف تشهد ارتفاعاً في نسبة الفقر تصل إلى ٦٪ حيث سيفقد الملايين من اليمنيين نسبة ٣٠٪ من دخلهم لمجابهة ارتفاعات الأسعار للمواد الغذائية التي يستوردونها من الخارج.

كما يدرك الكثير من المواطنين مخاطر ارتفاعات الأسعار عالميا للمواد الغذائية فهم يعرفون تماما أن الأيام القادمة ستكون صعبة فالتجار في رايهم لن يستمروا كثيرا في الأسعار الحالية ويقول مصطفى المتوكل للتجار اليمنيون حساباتهم الخاصة فهم يبيعون سلعهم بما يواكب والأسعار العالمية دائما ولهذا فمن المؤكد أننا قريبون من عصر الارتفاعات الباهظة .

وعلى نفس المنوال يرى إبراهيم الزهيري أن التجار حاليا يخافون من الأوضاع المضطربة في البلاد ويخشون من الحكومة انهم رفعوا الأسعار وهذا يخفف من قلق الناس ،مشيرا انه يشعر بقلق شديد بسبب الوضع الراهن فأسعار المواد الغذائية تتزايد وأيضا الغاز المنزلي منعدم وأسعاره في السوق السوداء تبلغ ٣٥٠٠ ريال للاسطوانة كما أن الديزل منعدم وهذا سيؤثر على الإنتاج الزراعي .

ونبه الباحث الاقتصادي سعيد الراجحي إلى أن المخزون لبعض السلع الغذائية بدأ بالنفاد حسب المصادر الرسمية، وان إنتاج الغذاء محلياً ينبغي أن يتضاعف لتوفير الحد الأدنى لإطعام السكان الآخذ عددهم في التزايد المستمر.

وتقول الدراسة انه بالمقارنة بين عام ٢٠٠٩م وعام ٢٠٠٨م فقد ارتفع إنتاج القمح من حوالي ١٧٠ ألف طن إلى ٢٢٢ ألف طن بمعدل ٣٠٪، بينما انخفض إنتاج الذرة الشامية من حوالي ٦٦ ألف طن إلى ٥٦ ألف طن بمعدل -١٥٪، والذرة الرفيعة من حوالي ٣٧٧ ألف طن إلى ٣١٢ ألف طن -١٧٪، والدخن من حوالي ٧٤ ألف طن إلى ٦٢ ألف طن بمعدل -١٧٪، والشعير من حوالي ٢٧ ألف طن إلى ٢٣ ألف طن بمعدل -١٣ ٪.

كما أن أجمالي الكمية المنتجة من الحبوب عام ٢٠١٠ والبالغة ٦٦٥ ألف طن تغطي احتياجات اقل من ٢٩٪ من السكان البالغ عددهم ٢٣٢٤٤ ألف نسمة إذا ما افترضنا أن الفرد يستهلك ١٠٠ كجم سنوياً وفق المعدل المعياري العالمي .

اما كمية إنتاج البقوليات فقد بلغ حوالي ٦٣ ألف طن عام ٢٠٠٠م وتزايدت إلى حوالي ٩٨ ألف طن عام ٢٠١٠م بمقدار بلغ ٣٥ ألف طن وبمعدل ٥٥٪، وبلغت كمية الإنتاج لمتوسط الفترة حوالي ٧٤ ألف طن. وبالمقارنة بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠٠٨ فقد ارتفع انتاج الفول الجاف بمعدل ٤٪، والفاصوليا الجافة بمعدل ٢٠,٤٪ والبقوليات الأخرى بمعدل ١٢ ٪.

كما بلغت كمية الإنتاج المحلي من الخضروات بأنواعها المختلفة في عام ٢٠٠٠ حوالي ٧٧٥ ألف طن وفي عام ٢٠١٠ حوالي ١١٦٥ ألف طن وتحقق بذلك زيادة بلغت حوالي ٣٩٠ ألف طن ونحو ٥٠٪ وبلغت كمية الإنتاج لمتوسط الفترة حوالي ٩٢٧ ألف طن .

و بلغت كمية الإنتاج المحلي من الفاكهة في عام ٢٠٠٠ حوالي ٥٩١ ألف طن وفي عام ٢٠١٠ حوالي ١٠٣٦ ألف طن، وتحقق بذلك زيادة بلغت حوالي ٤٤٥ ألف طن ونحو ٧٥٪ وبلغت كمية الإنتاج في المتوسط لفترة الدراسة حوالي ٨١٣ ألف طن .